

## البرلمان الأوروبي يصادق على قرار يدين إعدام علي النمر

8 أكتوبر 2015 – بروكسل – اعتمد البرلمان الأوروبي اليوم قراراً طارئاً أدان فيه الإعدام الوشيك لعلي محمد النمر ودعا الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود إلى "منحه العفو أو تخفيف عقوبته". وقد اعتقلت السلطات السعودية النمر عندما كان عمره 17 عاماً لمشاركته في احتجاجات في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وحكمت عليه بالإعدام من ثم صلب رفاته في مكان عام. يرحب المركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان، مع أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية بالقرار كما يدعون المملكة العربية السعودية إلى اعتماد القرار فوراً وتنفيذ التوصيات.

قالت إيزابيل سيردا ماركوس، موظفة الدعوة والدفاع في المركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان: "دعا البرلمان الأوروبي، أحد المشرعين في الاتحاد الأوروبي والمؤسسة التي تمثل الإرادة المباشرة للمواطنين في أوروبا، إلى وقف تنفيذ إعدام علي النمر." وأضافت: "هذا القرار هو دليل قوي على أن الحكومة السعودية لم تعد قادرة على الاعتماد على أن المجتمع الدولي سيغض البصر بينما ترتكب انتهاكات حقوق الإنسان بشكل جسيم ومنهجي."

في فبراير 2012، اعتقلت السلطات السعودية النمر لمشاركته في الاحتجاجات المعارضة في القطيف، الجزء الحضري في المنطقة الشرقية، حيث يشكل الشيعة المهمشين في البلاد الأغلبية. أثناء احتجاجه، زعم أن مسؤولين في وزارة الداخلية قاموا بتعريضه لتعذيب شديد. ومن خلال الضرب المتكرر، أُجبر على الاعتراف بسلسلة من التهم، بما في ذلك الانضمام إلى "خلية إرهابية" تستهدف الشرطة بقتال المولوتوف وسرقة صيدلية. استخدمت المحكمة الجزائية المتخصصة ومحكمة الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية لاحقاً هذا الاعتراف للحكم على النمر بعقوبة الإعدام. وخلال استجوابه ومحاكمته، منعت السلطات السعودية النمر من الاتصال بمحام وعقدت العديد من جلسات محاكمته سراً.

قال السيد أحمد الوداعي، مدير الدعوة في معهد البحرين للحقوق والديمقراطية: "كسجين رأي سابق تعرض للتعذيب وقدم للمحاكمة أمام محكمة عسكرية، أُجبر على تفاصيل قضية النمر مؤسفة." وأضاف: "هذا هو السبب في اعتماد البرلمان الأوروبي قرار اليوم، وخاصةً دعواتها إلى إلغاء المحكمة الجنائية المتخصصة والتحقيق في مزاعم التعذيب، وهي موضع ترحيب."

كما هو مبين في القرار، يمثل تنفيذ عقوبة الإعدام على النمر قفلاً مستمراً من عدة أنماط لانتهاكات سائدة في المملكة العربية السعودية، الأول هو الزيادة الكبيرة في حالات الإعدام، حيث [أعدمت السلطات السعودية 175 شخصاً](#) من أغسطس 2014 إلى أغسطس 2015، وهو المعدل الأعلى مقارنة مع أي 12 شهراً خلال العقد الماضي في المملكة. أما النمط الثاني هو تجاهل الحكومة السعودية لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان على الرغم من كون المملكة العربية السعودية طرفاً في كل من اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق الطفل، فبينما تلزم الاتفاقية الأولى الحكومة بالتحقيق في مزاعم التعذيب ضد النمر، تنص الاتفاقية الأخيرة، بحسب القرار "بحظر صارم لاستخدام عقوبة الإعدام في الجرائم التي يرتكبها أي شخص دون سن 18 عاماً." وهذه الأنماط واضحة أيضاً في قضية داود المرهون، وهو متظاهر آخر من المنطقة الشرقية يواجه الخطر الوشيك لعقوبة الإعدام مثل النمر حيث اعتقل المرهون أيضاً عندما كان عمره 17 عاماً.

قال حسين عبدالله المدير التنفيذي لأمركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين: "تسعى المملكة العربية السعودية إلى اندماج أكبر مع المجتمع الدولي من حيث العلاقات الاقتصادية والعسكرية، لكنها ترفض الالتزام بالقوانين الأساسية. بعث الاتحاد الأوروبي اليوم رسالة قوية بأن استمرار الشراكة يعتمد على التقيد بالمعايير الأساسية لحقوق الإنسان."

يقدم المركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان أميريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية الدعم الكامل ويدعون الحكومة السعودية إلى:

- تخفيف حكم علي النمر.
- إلغاء المحكمة الجنائية المتخصصة.
- بدء تحقيق بصورة عاجلة ومحيدة في مزاعم التعذيب ضد النمر.
- زيادة مشاركتها مع مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ومع هيئات الاتحاد الأوروبي.